

فاليات قادمة

(يناير/كانون الثاني- يونيو/حزيران ٢٠١١)

- ١٥-١٧ مارس/ آذار ندوة جهات الادعاء وأجهزة القضاء، جمهورية السودان.
- ٣٠ أبريل/ نيسان الاجتماع الوزاري الثاني (رفع المستوى)، دولة الكويت.
- ٢ مايو/ أيار اللقاء الثالث لمنتدى وحدات المعلومات المالية، دولة الكويت.
- ٣-٥ مايو/ أيار الاجتماع العام الثالث عشر، دولة الكويت.
- ٣-٥ يونيو/ حزيران مؤتمر إقليمي بعنوان النقل المادي للأموال عبر الحدود (التحديات والاكتشاف والمكافحة)، جمهورية السودان.

اللقاء الثاني لمنتدى وحدات المعلومات المالية في قطر

شارك كافة ممثلي وحدات الدول الأعضاء لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينافاتف" في اللقاء الثاني لمنتدى وحدات المعلومات المالية والذي نظمته المجموعة في مدينة الدوحة بدولة قطر في ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠.

هدف المنتدى إلى توحيد قنوات الاتصال بين وحدات المعلومات المالية لتحقيق تواصل وتعاون إقليمي مستمر وبناء لدعم تبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها ومساعدتها في القيام بدورها بفاعلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتناول المنتدى الموضوعات للدرجة على جدول الأعمال وأهمها تشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت وتبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات وآليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية وعلاقة المنتدى بالأجهزة التابعة للمجموعة.

وخلال المنتدى تقدمت وحدتا المعلومات المالية القطرية والمصرية بعرضين تقديميين متميزين تحت عنوان "تشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت"، اشتلما على معلومات وافية عن مجموعة إيجمونت ووظائفها وفوائد ومراحل إجراءات الانضمام إليها، بالإضافة إلى متطلبات العضوية فيها.

من جانب آخر قامت هيئة التحقيق الخاصة اللبنانية بعرض تقديمي بعنوان "إجراءات الأمان المادية والالكترونية" حيث شمل هذا العرض أفضل الآليات المطبقة لحماية المعلومات وإجراءات الأمان المادية والالكترونية والتحديات التي تواجهها وحدات المعلومات المالية في هذا الإطار وذلك من خلال تجربة الهيئة الحالية.

الأخوة والأخوات الكرام،

يسرني أن أتواصل معكم مجدداً من خلال العدد الثاني للنشرة الالكترونية التي تصدر عن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينافاتف"، والذي يأتي في ختام العام السادس للمجموعة وهو عام نال تونس فيه شرف الرئاسة بعد أن تداولت عليها خمس دول شقيقة حققت خلالها المجموعة العديد من الانجازات وأثبتت تواجدها ككيان إقليمي له مكانة متميزة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويكل فخر سارت المجموعة بفضل التعاون الصادق من جميع الدول الأعضاء والمراقبين في العمل بكل جهد وإخلاص لدعم جهود دول المجموعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فالانجازات التي تحققتها المجموعة تتوالى في سائر مجالات عملها وتشمل على وجه الخصوص عمليات التقييم المشترك لنظم المكافحة في الدول الأعضاء في إطار الجولة الأولى وبدء التحضير للجولة الثانية، وعملية المتابعة للخطوات التصحيحية التي تتخذها الدول لمعالجة أوجه القصور القائمة في نظم المكافحة لديها، وجهود المجموعة في مجال المساعدات

الفنية والتطبيقات.

ولعل تبني الاجتماع العام للمجموعة لمقترحات الرئاسة والاتفاق على الآليات التنفيذية المناسبة لها إلى جانب انضمام صندوق النقد العربي كعضو مراقب بسعي من الأستاذ توفيق بكار محافظ البنك المركزي التونسي ورئيس اللجنة التونسية للتحاليل المالية وكذلك تفعيل دور منتدى وحدات المعلومات المالية من أهم الخطوات الايجابية التي اتخذتها المجموعة خلال الرئاسة التونسية في سبيل زيادة مساحة التعاون بين الدول الأعضاء مع الجهات الإقليمية الأخرى ذات الصلة والتعريف بالمجموعة ودورها ونشاطاتها ومتابعة التطورات والمستجدات العالمية والتفاعل معها والتأثير فيها بشكل قوي ومباشر.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأتوجه بواقر الشكر والتقدير لكافة ممثلي الدول الأعضاء والمراقبين وجميع أفراد فريق العمل بسكرتارية المجموعة وعلى رأسهم الأستاذ عادل بن حمد القليش على دعمهم الكامل وما لمستهم من رغبة صادقة منهم في دعم المجموعة خلال العام الحالي الذي تشرفت فيه بتمثيل بلدي الحبيب تونس، فالشكر كل الشكر لكم جميعاً، وأسأل الله العلي القدير أن يديم عليكم التوفيق والنجاح.



سمير ابراهيمي
رئيس «المجموعة»



مينافاتف تعقد اجتماعها الثاني عشر في قطر

وخلال الاجتماع تم تبني عدد من المقترحات التي تقدمت بها رئاسة المجموعة مثل مقترح تشكيل لجنة من الخبراء من دول المجموعة والسكرتارية تتولى تقييم درجة توفر العناصر اللازمة لضمان جودة وتناسق تقارير التقييم المشترك. كذلك تمت الموافقة على مقترح الرئاسة بالنظر في إدخال بعض التعديلات على مذكرة التضام والنظام الداخلي للمجموعة، وتشكيل لجنة فنية دائمة من الخبراء لتعزيز المساهمة بفاعلية في عملية مراجعة التوصيات الأربعين والتوصيات التسع الخاصة التي تقوم بها مجموعة العمل المالي.

ومن بين مقترحات الرئاسة التي اعتمدها الاجتماع كان مقترح التواصل مع المؤسسات المالية ذات البعد الإقليمي والقادرة على دعم عمل المجموعة من خلال ممارسة نشاطاتها التمويلية للتعريف بالمجموعة وبأهدافها، ودعم العلاقة بين المجموعة والمجموعات الإقليمية النظيرة وعدم الاقتصار فقط على المشاركة في الاجتماعات الدورية لهذه المجموعات.

من ناحية أخرى اعتمد الاجتماع العام الثاني عشر تقرير رئيس فريق عمل التقييم المشترك الذي تضمن ما خلس إليه الفريق من توصيات في اجتماعه الذي عقد في دولة قطر في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ على هامش الاجتماع العام الثاني عشر للمجموعة.

كما اعتمد الاجتماع العام تقرير رئيس فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات الذي تضمن ما خلس إليه الفريق من توصيات في اجتماعه الذي عقد في دولة قطر في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ على هامش الاجتماع العام الثاني عشر للمجموعة.

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينافاتف" اجتماعها العام الثاني عشر في دولة قطر خلال الفترة ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني حتى ٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠، وذلك برئاسة السيد سمير ابراهيمي، الكاتب العام للجنة التونسية للتحاليل المالية والمدير العام للمصالح القانونية والتنظيم والتدقيق بالبنك المركزي التونسي، رئيس المجموعة. حضر الاجتماع عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء والدول والجهات المراقبة.

افتتح الاجتماع، الذي تمت استضافته من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، معالي الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، الذي أكد في كلمته الافتتاحية على أهمية الدور الذي تقوم به المجموعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما استعرض الجهود التي بذلتها دولة قطر على صعيد تطوير نظام وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك على صعيد دعم عمل المجموعة.

وقد اعتمد الاجتماع تقرير التقييم المشترك لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، كما اعتمد تقارير المتابعة لسنت من الدول الأعضاء في المجموعة هي دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، والجمهورية اليمنية، ومملكة البحرين، والمملكة المغربية، والجمهورية العربية السورية.

كذلك تم الاتفاق خلال الاجتماع على عقد الاجتماع الوزاري (رفع المستوى) الثاني للمجموعة في شهر مايو/ أيار ٢٠١١ بدولة الكويت وذلك على هامش الاجتماع العام الثالث عشر للمجموعة.



مينافاتف تشارك في اجتماعات فاتف في باريس

واعتمد الاجتماع تقرير التقييم المشترك للأرجنتين، كذلك صدر عن الاجتماع دراسة مفصلة عن عمليات غسل الأموال التي تتم من خلال استخدام طرق الدفع والائتمان الجديدة ومن خلال مزودي خدمات الشركات، كما تم نشر دليل مرجعي ومعلومات حول استخدام توصيات الفاتف لدعم جهود محاربة الفساد عدا عن تقديم تحديث حول التحضيرات للجولة الرابعة لتقييمات الفاتف المشتركة.

كذلك رحبت الفاتف بالتقدم الهام في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر وأشارت إلى أن قطر قامت بكل التزاماتها من خلال خطة العمل التي قدمتها بخصوص النواقص الاستراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي كانت الفاتف قد حددتها في فبراير/شباط ٢٠١٠ مما أدى إلى استبعادها من عملية المتابعة المستمرة.

شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينافاتف" في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي "فاتف" الذي عقد بالعاصمة الفرنسية باريس وذلك خلال الفترة ٢٠-٢٢ أكتوبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠.

مثل المجموعة كل من رئيسها السيد سمير إبراهيمي والسكرتير التنفيذي السيد عادل بن حمد القليش وممثلة عدد من الدول الأعضاء بالمجموعة وهي الأردن والجزائر وموريتانيا والمغرب.

وخلص الاجتماع إلى عدد من النتائج أهمها تقديم وقتين عامتين كجزء من أعمال مجموعة العمل المالي "فاتف" المستمرة لتحديد الدول التي قد تشكل خطراً على النظام المالي الدولي، عدا عن توصية خاصة بتوفير تحديث حول تحسينات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل من قطر وأذربيجان.



عادل بن حمد القليش

وتوضع النشرة مدى حرص المجموعة على المساهمة والمشاركة والحضور بفاعلية في أهم الاجتماعات الإقليمية والدولية للتعبير عن وجهة نظر المنطقة ولتعزيز استفادة الدول الأعضاء وإتاحة الفرصة لها لمعرفة أهم ما يجري من أحداث في مضمار تلك الاجتماعات.

ومن منطلق التزام المجموعة بنهج تعاون إقليمي دائم ومستمر فقد نجحت برسم معالم منتدى تضامني لوحدة المعلومات المالية الأمر الذي يعد بادرة فريدة من نوعها على مستوى المنطقة إذ ساعد هذا المنتدى بشكل خاص على سهولة التعاون الإقليمي من حيث تبادل الخبرات والمعلومات بين وحدات المعلومات المالية لقيام بدورها بفاعلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أمل أن تحقق هذه النشرة الاستفادة المرجوة منها للجميع.
السكرتير التنفيذي للمجموعة

مينافاتف في اجتماعات ايجمونت "بكو لومبيا"



المحلي والاقليمي وذلك من أجل تعزيز قدرة وحدات المعلومات المالية الموجودة حالياً ودعم تطوير الوحدات الناشئة.

ورحب الاجتماع بقيام مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينافاتف" بتشكيل منتدى لوحدة المعلومات المالية، كما تم الالتزام بتقديم الدعم والعون اللازمين للمنتدى حيثما أمكن.

خلال الاجتماع نفسه عرض رئيس وحدة المعلومات المالية القطرية سعادة الشيخ أحمد بن عبيد آل ثاني التقرير الصادر عن الاجتماع العام السابع عشر لمجموعة ايجمونت الذي انعقد في يونيو/حزيران ٢٠٠٩ في الدوحة وهو الاجتماع الذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى المنطقة.

يشار إلى أن سعادة الشيخ أحمد بن عبيد آل ثاني انتخب أخيراً عضواً للجنة مجموعة ايجمونت وممثلاً لفكرة آسيا.

شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينافاتف" في الاجتماع العام الثامن عشر لمجموعة ايجمونت الذي عقد في كولومبيا لتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات، وذلك خلال الفترة من ٢٧ يونيو/حزيران حتى ١ يوليو/تموز ٢٠١٠. حضر الاجتماع أكثر من ٢٣٠ مشاركاً يمثلون وحدات المعلومات المالية في ٩٠ دولة و١١ جهة محلية ودولية تعمل في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتم خلال الاجتماع تقديم عرض من قبل صندوق النقد الدولي حول تأثيرات الأزمة المالية كما تم بحث وتشجيع وحدات المعلومات المالية على المساهمة في عملية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاون مع الجهات المحلية الأخرى من أجل توجيه الموارد إلى المجالات التي تمثل خطراً أكبر.

وعرض البنك الدولي أهمية الإدراج المالي كوسيلة لتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يؤدي إلى تقليل الطلب على القطاع غير الرسمي وتحسين القدرة على رصد وتعقب التحويلات المالية.

كذلك تم التأكيد على مبادرات مكافحة الفساد، إذ تشير عدد من وحدات المعلومات المالية إلى أن الفساد يمثل عاملاً هاماً يؤثر على قدرة هذه الوحدات على العمل بفاعلية على الصعيدين المحلي والدولي.

من جانب آخر اجتمع الممثلون الاقليميون لمجموعة ايجمونت مع ممثلي مجموعات العمل المالي الاقليمية لتنسيق جهودهم على المستويين

الاجتماع الخامس عشر لفريق عمل التقييم المشترك ...

على هامش الاجتماع العام الثاني عشر، عقد فريق عمل التقييم المشترك المكون من تونس والجزائر والسعودية وسوريا والكويت ومصر وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي "الفاتف" اجتماعه الخامس عشر في العاصمة القطرية الدوحة في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

ناقش الاجتماع عدد من الموضوعات الهامة المتعلقة بمسودة إجراءات التقييم المشترك للجولة الثانية والمبادئ الرئيسية للتقييم المشترك الصادرة عن مجموعة العمل المالي "الفاتف"، كما تمت متابعة آخر التطورات في مجال التعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واعتمد الاجتماع العام الثاني عشر تقرير رئيس فريق عمل التقييم المشترك الدكتور سمير الشاهد وكيل المحافظ المساعد والمدير التنفيذي لوحدة مكافحة غسل الأموال المصرية، الذي تضمن ما خُص إليه الفريق من توصيات من شأنها تعزيز الرؤية التفاعلية لعمل الفريق. كذلك اعتمد الاجتماع الجدول الزمني لكل من عملية التقييم المشترك ومتابعة الدول

التي تم تقييمها، وتوسيع عضوية فريق العمل للدول الأعضاء الراغبة في ذلك. وبهذا انتهى الفريق بصفة مبدئية من إعداد مسودة إجراءات التقييم المشترك "لجولة الثانية لعملية التقييم المشترك" وتعديل إجراءات المتابعة المعمول بها في الجولة الأولى، عدا عن إنشاء لجنة فنية دائمة تتبع الفريق لتعزيز مشاركة المجموعة في مراجعة معايير وتوصيات مجموعة العمل المالي بالإضافة إلى المهام التي يعهد بها إلى الفريق.

وحدث الفريق الدول الأعضاء على تشجيع هيئات القطاع الخاص المختلفة لتقديم مرئياتها مباشرة إلى سكرتارية مجموعة العمل المالي "الفاتف" بشأن ما تم الاتفاق عليه من تعديلات على المعايير الدولية ضمن إطار عملية مراجعة التوصيات والمعايير، وذلك من خلال ورقة وضعتها مجموعة العمل المالي "الفاتف" على موقعها الإلكتروني ضمن عملية مشاورات عامة.

والاجتماع الحادي عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات

واعتمد الاجتماع العام الثاني عشر التقرير الذي صدر عن اجتماع فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات ضمن تقرير رئيس الفريق السيد عبدالرحيم محمد العوضي المدير التنفيذي ومسؤول وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة بدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي تضمن ما خُص إليه الفريق من توصيات في اجتماعه، ومن أهمها اعتماد مهام فريق العمل بعد التعديلات التي أدخلت عليها، واعتماد تقرير التطبيقات عن "مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب" ونشره على الموقع الإلكتروني للمجموعة.

انعقد على هامش الاجتماع العام الثاني عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينافاتف"، الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات المكون من الأردن والإمارات والبحرين والسودان ولبنان والمغرب واليمن والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجموعة العمل المالي "الفاتف" ومجموعة ايجمونت. وقد انعقد الاجتماع بتاريخ ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، وذلك في العاصمة القطرية الدوحة.

ندوة التطبيق الفعال للقوانين والأنظمة الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ١٣ يونيو/حزيران ٢٠١٠، الدوحة.	٢٤ - سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، مقر صندوق النقد الدولي، واشنطن	٢٧ - ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، دولة قطر.	٢٠ - ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، الدوحة.	٢٠ - ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، الدوحة.	٢٠ - ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، الدوحة.
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------	--------------------------------------	------------------------------------	------------------------------------	------------------------------------

مشاركات المجموعة

ورشة تدريب وتأهيل المقيمين في بيروت



خبراتهم لتمكينهم من المشاركة بفاعلية والاستعانة بهم في عمليات التقييم المشترك التي تقوم بها المجموعة.

تم خلال الدورة تدريب المقيمين الخبراء للعمل على تطبيق منهجية التقييم لعام ٢٠٠٤ والصادرة عن مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "الفاثف". وقسمت الورشة إلى جزئين، الجزء الأول نظري وتمثل في عدد من المحاضرات المتخصصة في المجال القانوني وإنفاذ القانون ومحاضرات مستقلة أخرى متخصصة في المجال المالي، فيما اشتمل الجزء الثاني على محاكاة لعملية التقييم المشترك قام بها الخبراء المشاركون. وقد حققت هذه الورشة التغذية المناسبة للمشاركين بالخبرات والمعرفة، الأمر الذي انعكس على قدرة الخبراء على تقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الدولية.

بالتعاون مع كل من هيئة التحقيق الخاصة في الجمهورية اللبنانية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينافاتف" ورشة العمل الرابعة لتدريب وتأهيل المقيمين وذلك خلال الفترة ٢-٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠ في العاصمة اللبنانية بيروت.

أفتتح ورشة العمل كل من السيد عبد الحفيظ منصور، أمين سر "هيئة التحقيق الخاصة" في لبنان، والسيد عادل بن حمد القليش، السكرتير التنفيذي للمجموعة وممثلين عن قوى الأمن الداخلي والنائب العام التمييزي للجمهورية اللبنانية.

أقيمت الورشة التي حضرها عدد من الخبراء الماليين والقانونيين في المنطقة، بهدف تأهيل المشاركين وتطوير

تقرير التقييم المشترك للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأنظمة.

ويقدم تقرير التقييم الجهود والتدابير المعمول بها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أثناء الزيارة الميدانية أو بعدها مباشرة، كما يحتوي على وصف وتحليل لتلك الجهود والتدابير، ويحدد مستويات التزام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية بالتوصيات الأربعين والتسع الخاصة بالصادرة عن مجموعة العمل المالي كما يقدم توصيات عن كيفية تعزيز أوجه معينة في النظام. وتم اعتماد التقرير في الاجتماع العام الثاني عشر للمجموعة الذي عقد في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠.

الديمقراطية الشعبية والمعلومات التي حصل عليها فريق التقييم أثناء زيارته الميدانية في الفترة ٦-١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩ وما بعدها. وقد التقى فريق التقييم خلال الزيارة الميدانية بمسؤولين وممثلين عن جميع الهيئات الحكومية المعنية وكذلك القطاع الخاص في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وقد قام الفريق بمراجعة الإطار المؤسسي والقوانين واللوائح والإرشادات والمتطلبات الأخرى المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك الأنظمة الأخرى المعمول بها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وكذلك فحص قدرة وتطبيق وفعالية جميع هذه

بحكم عضوية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط فقد تم التقييم المشترك لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبق في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وقد أجرى التقييم فريق مؤلف من سكرتارية المجموعة وخبراء من بعض الدول الأعضاء في مجال القانون، وإنفاذ القانون، والمسائل المالية، باستخدام منهجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٤. واستند التقييم على القوانين واللوائح والمواد الأخرى التي وفرتها الجمهورية الجزائرية

الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال

مجموعة العمل المالي الفئات المحددة للجرائم الأصلية (الجرائم العشر) الواجب إدراجها كحد أدنى من الجرائم الأصلية مهما اختلف المنهج الذي تتبعه الدولة في تحديد هذه الجرائم. وجريمة الاتجار غير المشروع في المخدرات من بين هذه الجرائم.

ويلقي هذا المشروع مزيد من الضوء على ماهية جريمة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وأركانها والمخاطر المرتبطة بها والآثار السلبية لها وما يرتبط بها من مسائل مثل متى يمكن اعتبار الاتجار مشروعاً ومتى يعتبر غير مشروع، وما يتعلق بزراعة المخدرات والمؤثرات العقلية، والأنواع الأخرى كالواد المخدرة المستنعة، وطرق التهريب، وما هي أنواع المخدرات الأكثر شيوعاً، والسبل الفعالة للمكافحة وما بعدها كالزراعة التحويلية أو الزراعة البديلة وعلاج المدمنين. كما سيساعد المشروع على زيادة فهم العلاقة بين جرمي الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال وأكثر الأساليب انتشاراً لغسل الأموال المتحصلة عن الاتجار غير المشروع في المخدرات وتطوير قدرات الجهات المعنية لمكافحة هاتين الجريمتين. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة فهم طبيعة جريمة الاتجار غير المشروع في المخدرات ونطاقها والمخاطر المترتبة عليها. كما يهدف إلى التعرف على أحدث الوسائل المستخدمة في عمليات زراعة وتهريب الاتجار غير المشروع في المخدرات، وإلى التعرف على أكثر الأساليب المتبعة لغسل الأموال المتحصلة من جريمة الاتجار غير المشروع في المخدرات. وأخيراً يهدف المشروع إلى التوصل إلى تطوير سبل أفضل لدعم جهود الجهات المعنية لمكافحة جرمي الاتجار غير المشروع في المخدرات وغسل الأموال المتحصلة عنها ومساعدتها في القيام بدورها بفعالية أكبر لتتبع المجرمين.



وافقت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينافاتف" على مشروع الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال باعتبارها إحدى الجرائم الخطيرة، إذ ينجم عن المخدرات خطر كبير سواء على الصحة أو الأمن (وفقاً للتقرير العالمي للمخدرات الذي يصدر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، عدا عن ارتباط هذه الجريمة بجريمة غسل الأموال التي تعتبر واحدة من أكثر الجرائم الأصلية انتشاراً على مستوى العالم.

يشار إلى أن المقترح بدارسة جريمة الاتجار غير المشروع في المخدرات جاء في إطار التطبيقات في المجموعة وذلك بغرض مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة هذه الجريمة والتصدي لها وكذا مكافحة غسل الأموال المتحصلة منها، وهي التي تعد واحدة من أخطر الجرائم وتدر أموال طائلة إذ تشير بعض التقارير الاقتصادية إلى أن حجم تجارة المخدرات يصل إلى ما يقرب من ٥٠٠ مليار دولار سنوياً، كما تشير التقديرات إلى أنها تقترب من التريليون دولار أمريكي. كذلك فإن جريمة الاتجار غير المشروع في المخدرات تعد واحدة من أكثر الجرائم الأصلية انتشاراً، إذ تشير بعض الإحصائيات المنشورة على شبكة الانترنت إلى أن ٥٠٪ من عمليات غسل الأموال مصدرها الاتجار غير المشروع في المخدرات، لذا تبذل الدول جهوداً مضمّنة لمكافحة هذه الجريمة الخطيرة.

وتعد الجريمة الأصلية أحد المكونات الأساسية لجريمة غسل الأموال التي تقوم على أعمدة ثلاثة تتمثل في القيام بسلوك غسل أموال على مال متحصل من مصدر غير مشروع (الجريمة الأصلية)، وتتضمن قائمة التعريفات المرفقة بالتوصيات الصادرة عن